

التنظيم القانوني لأستخدام النقود الألكترونية

(دراسة مقارنة)

Legal regulation for the use of electronic money

(A comparative Study)

إعداد الطالب

فؤاد ياسين خلف الجبوري

المشرف

الدكتور علي محمد الزعبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

٢٠١٨م - ١٤٣٩هـ

تفويض

أنا (فؤاد ياسين خلف الجبوري)، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع :

التاريخ : ٢٠١٨ / /

Authorization form

I am " fuad yaseen khalaf Al juboori " Authorize Isra university to supply copies of my thesis to libraries or establishments or individuals on requests .

Signature :

Date : / /2018

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطلاب (فؤاد ياسين خلف الجبوري) بتاريخ ١٣ / ٥ / ٢٠١٨ ،
والموسومة بـ " التنظيم القانوني لاستخدام النقود الإلكترونية (دراسة مقارنة) " .

وأجيزت بتاريخ ١٣ / ٥ / ٢٠١٨ .

اعضاء لجنة المناقشة :

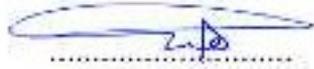
التوقيع

الاسم :



رئيساً ومشرفاً

الدكتور عني الزعبي



عضواً داخلياً

د. هيام الشوابكة



عضواً خارجياً / الجامعة الاردنية

أ.د. احمد انجباري

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)
إلى صاحب القلب النقي والوجه البهي الذي كان ولا يزال يضيء لي دروب العلم
والمعرفة ويدفعني إلى سبر أغوار الحياة بالبحث والمثابرة والاعتماد على النفس
وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى من كان ولا يزال دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب
أمي الحبيبة

إلى من وقفت بجانبني في الملمات ورافقتني في الصعوبات لتحقيق أسمى وأعلى
الغايات إلى من تجلى فيها الإخلاص والتفاني رفيقة دربي زوجتي الغالية
إلى ملاكي في الحياة أولادي حسام الدين وحارث ومحمد حفظكم الله وسدد بالحق
خطاكم

إلى من سكنت أجسادهم التراب، وبقيت ذكرياتهم في قلوب الاحباب.. شهدائنا
الأبرار

إلى إخوتي عزوتي وسندي إياد وزياد إلى أخواتي حفظكم الله جميعاً
إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة أخي وصديقي الدكتور رسول البياتي
إلى بلاد الرافدين مهبط الأنبياء وموطن الحضارات...إلى المملكة الأردنية الهاشمية
إلى أساتذتي في كلية الحقوق جامعة الإسراء
إلى كافة الأهل والأصدقاء في العراق والأردن وكل من أعانني على إتمام رسالتي
إلى كل باحث وطالب علم أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ
لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

صدق الله العظيم سورة البقرة الآية (٢٨٦)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين. أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، للمشرف على هذه الرسالة الدكتور علي
الزعبي أستاذ القانون المدني في كلية الحقوق/ جامعة الاسراء لما قدمه من النصح والإرشاد
وإبداء ملاحظاته القيمة، فلولاه لما رأيت هذه الرسالة النور فكان نعم الناصح ونعم المعين ، كما
أود أن أتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير والاحترام، لأعضاء لجنة المناقشة ممثلة بالأستاذ
الدكتور أحمد الحيارى، أستاذ القانون المدني ونائب عميد كلية الحقوق/ الجامعة الاردنية
والدكتورة هيام الشوابكة أستاذ القانون المدني المساعد في كلية الحقوق/ جامعة الاسراء على
ما يقدموه من ملاحظات قيمة تصوب هذه الرسالة ، وإعطاء الرأي والحكم فيها.

كما أتقدم بكل معاني الشكر والامتنان لأستاذنا الدكتور حمدي القبلات عميد كلية الحقوق/
جامعة الاسراء، وإلى كافة الكوادر أساتذة وإداريين.

شكري وتقديري لشعب المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسهم وحامي مجدهم جلالة الملك عبدالله
الثاني حفظه الله ورعاه.

كذلك شكري وتقديري لكل من وقف معي ووفر لي فرصة إكمال رسالتي.

وختاماً يقول العماد الأصفهاني، إنني رأيت ألا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو
غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان
أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

فؤاد الجبوري

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	التفويض
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ.و.ز	فهرس المحتويات
ح.ط	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٧	الفصل الأول: ماهية النقود الالكترونية
٨	المبحث الأول: مفهوم النقود الالكترونية
٩	المطلب الأول: تعريف النقود الالكترونية
١٠	الفرع الأول: التعريف القانوني للنقود الالكترونية
١٢	الفرع الثاني: التعريف الفقهي للنقود الالكترونية
١٤	الفرع الثالث: تعريف المؤسسات المالية للنقود الالكترونية
١٦	المطلب الثاني: خصائص ومزايا النقود الالكترونية
١٦	الفرع الأول: خصائص النقود الالكترونية
٢٢	الفرع الثاني: مزايا النقود الالكترونية
٢٥	المبحث الثاني: أنواع النقود الالكترونية وطبيعتها
٢٥	المطلب الأول: أنواع النقود الالكترونية
٣٠	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للنقود الالكترونية
٣٤	المبحث الثالث: الجهة المصدرة للنقود الالكترونية وموقف التشريعات المقارنة منها
٣٥	المطلب الأول: الجهة المصدرة للنقود الالكترونية على المستوى الاوروبي
٣٧	المطلب الثاني: الجهة المصدرة للنقود الالكترونية في التشريعات العربية

الصفحة	الموضوع
٤٠	المطلب الثالث: آلية إصدار النقود الالكترونية
٤٢	الفصل الثاني: الأحكام القانونية لتنظيم استخدام النقود الالكترونية
٤٣	المبحث الأول: الضوابط القانونية لإصدار النقود الالكترونية
٤٣	المطلب الأول: الضوابط الشكلية لإصدار النقود الالكترونية
٤٥	المطلب الثاني: الضوابط الموضوعية لإصدار النقود الالكترونية
٥٠	المطلب الثالث: مخاطر استخدام النقود الالكترونية
٥٤	المبحث الثاني: تكييف العلاقة القانونية الناشئة عن استخدام النقود الالكترونية
٥٤	المطلب الأول: عقد ودیعة مصرفية
٥٦	المطلب الثاني: عقد بيع
٥٨	المطلب الثالث: علاقة دائنية
٦٠	المبحث الثالث: أهمية استخدام النقود الالكترونية
٦٠	المطلب الأول: أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للجهة المصدرة لها
٦١	المطلب الثاني: أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للحامل
٦٢	المطلب الثالث: أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للتاجر
٦٣	الفصل الثالث: المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام النقود الالكترونية
٦٥	المبحث الأول: ماهية المسؤولية المدنية
٦٥	المطلب الأول: المسؤولية المدنية العقدية
٦٦	الفرع الأول: أركان المسؤولية المدنية العقدية
٧٠	الفرع الثاني: أثر المسؤولية المدنية العقدية
٧١	المطلب الثاني: المسؤولية المدنية التقصيرية (الفعل الضار)
٧٢	الفرع الأول: المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي
٧٥	الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير

الصفحة	الموضوع
٧٩	المبحث الثاني: المسؤولية المدنية الناشئة عن سوء استخدام النقود الإلكترونية
٨٠	المطلب الأول: المسؤولية المدنية للجهة المصدرة للنقود الإلكترونية
٨٣	المطلب الثاني: المسؤولية المدنية للعميل حامل النقود الإلكترونية
٨٦	المطلب الثالث: المسؤولية المدنية للبائع
٨٩	المطلب الرابع: المسؤولية المدنية للغير
٩١	المبحث الثالث: مدى كفاية النقود الإلكترونية للوفاء بالالتزامات المالية
٩٢	المطلب الأول: آلية عمل النقود الإلكترونية
٩٤	المطلب الثاني: مدى كفاية النقود الإلكترونية لتنفيذ الالتزامات العقدية
٩٧	الخاتمة:
٩٧	النتائج:
٩٩	التوصيات:
١٠٢	قائمة المراجع
١١٣	الملخص باللغة الانكليزية

التنظيم القانوني لاستخدام النقود الإلكترونية

إعداد الطالب

فؤاد ياسين خلف الجبوري

إشراف الدكتور

علي الزعبي

الملخص

تعد النقود الإلكترونية إحدى أهم الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي الحديث في مجال الدفع الإلكتروني، ولعل السبب وراء أنتشار وسائل الدفع الإلكتروني بشكل عام والنقود الإلكترونية بشكل خاص، هو زيادة الحاجة إلى إيجاد طرق وأساليب حديثة تتوافق مع متطلبات تطور التجارة وبالأخص التجارة الإلكترونية بعد أنتشار ما يعرف بالبنوك الإلكترونية والعقود الإلكترونية والعمليات المصرفية المتطورة، التي تعتمد بالدرجة الأساس على الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال، حيث شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في هذا المجال.

لقد أثارت الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية جدلاً كبيراً بين فقهاء القانون، حيث انتهى الباحث إلى أنه لا يمكن أن تعد النقود الإلكترونية شكلاً جديداً من أشكال النقود، وإنما هي وسيلة دفع إلكترونية، وأوجدتها التطورات التكنولوجية الجديدة، كما تختلف هذه النقود عن النقود التقليدية (الورقية والمعدنية) من حيث جهة الإصدار، حيث تتميز الأخيرة بوحدة المصدر (البنك المركزي)، أما بالنسبة للنقود الإلكترونية فيتم إصدارها في الدول التي تتعامل بها وخاصة الدول الأوربية، أما من قبل المصارف أو المؤسسات المالية المرخصة وتسمى مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية، مما يجعل عامل المنافسة أكبر في النقود الإلكترونية.

وقد يخضع إصدار النقود الإلكترونية إلى أحكام وضوابط قانونية بهدف ضمان مستوى كافٍ من السلامة المالية، فتكون هذه الأحكام إما شكلية أو موضوعية، كما يتعين على الجهة المصدرة لتلك النقود، الالتزام بها، وتهدف إلى حماية الأطراف المتعاملة بهذا النوع من النقود هذا من جهة، ودرء المخاطر القانونية والأمنية التي من المتوقع حدوثها نتيجة إصدارها من جهة أخرى، حيث لا يخلو التعامل بالنقود الإلكترونية من مخاطر عديدة، فقد تكون ذات طابع فني تنتج عن سوء عمل نظام الدفع أو مخاطر تتعلق بإساءة استعمال البعض لهذه الوسيلة مثل

عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التهرب الضريبي، كما يرتب التعامل بالنقود الإلكترونية على عاتق أطراف عملية الدفع العديد من الالتزامات، يترتب على الاخلال بها قيام المسؤولية العقدية تجاه الطرف المخل بالتزاماته، أما في حالة وقوع أداة الدفع بيد الغير وقيامه باستخدامها فذلك يؤدي الى قيام المسؤولية التقصيرية تجاه أطراف عملية الدفع.

أما بالنسبة للوفاء بواسطة النقود الإلكترونية فيعد نهائياً، إذ يتمكن المستهلك من إتمام عملية البيع والوفاء بالتزاماته من دون الحاجة للقيام بعمليات إضافية، مثل الرجوع إليه أو مطالبته مستقبلاً بإجراء تسوية لإتمام عملية الدفع، حيث لا ترتبط هذه النقود بأي حساب مصرفي، وذلك ما يجعل المستهلك حراً في التصرف بها وتحويلها بحرية من دون الحاجة إلى الرجوع للمصدر لإكمال عملية الدفع.